مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٧١

الثلاثاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخالتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا (S/2002/1353).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقرير المؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا (S/2002/1353)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها أن يدعى للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من رئيس المجلس، شغل السيد غاسبر مارتين (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص للأمين العام لأنغولا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في أنغولا.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس مجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام المجلس الآن التقرير المؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا (S/2002/1353).

وفي هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص للأمين العام لأنغولا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في أنغولا.

أعطي الكلمة للسيد غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض باسم الأمين العام، التقرير المؤقت عن أنغولا. وكما يذكر المجلس، فإن المجلس طلب إلى الأمين العام بموجب قراره ١٤٣٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ أن يقدم استعراضا مؤقتا لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا، المنشأة بوصفها بعثة متابعة لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا، لأداء المهام الموصى بها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/834)، بالصيغة التي ظهر بها في الفقرة ٣ من القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢).

والتقرير المعروض على المجلس الآن يلخص التطورات الأساسية في أنغولا منذ آب/أغسطس. وهو يلقي الضوء على أنشطة البعثة في المجالات السياسية والعسكرية ومجالات حقوق الإنسان وحماية الطفل والميادين الإنسانية والإنمائية، ويحدد المجالات المطلوب فيها بذل جهود إضافية لتوطيد السلام في أنغولا.

ويسرني أن أفيد أن البعثة نجحت في الشهور الأربعة التي انقضت على بدايتها، في استهلال أنشطة في جُل المناطق التي تشملها ولايتها، بما في ذلك إكمال عمل اللجنة المشتركة، والمشاركة، بصفة مراقب، في اللجنة العسكرية وفي الأنشطة الجديدة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في أنغولا.

كذلك أكدت لي حكومة أنغولا الأهمية التي توليها لقضايا حقوق الإنسان، لا سيما في مجال بناء القدرات.

وبموافقة الحكومة، تقوم شعبة حقوق الإنسان بالبعثة بتوسيع حضورها الميداني في الأقاليم.

كذلك يعمل عنصر نزع السلاح والتسريح والإدماج في البعثة. ويرأس قائده، الفريق الفرعي المعني بالتسريح والإدماج، الذي أنشأته اللجنة المشتركة المعنية بالإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين، والذي يقدم توصياته إليها. ونحن نتوقع استمرار دور الفريق الفرعي التقني بالتشاور الوثيق مع الحكومة، حتى فيما بعد حل اللجنة المشتركة نفسها رسميا.

كذلك تقوم البعثة من خلال وكالات الأمم المتحدة المعنية، بتنسيق جوانب المساعدة الإنسانية بما فيها تعبئة الموارد وتقديم المساعدة الضرورية لإنقاذ الأرواح، من قبيل الأغذية والأدوية.

وبعد وصولي إلى لواندا في ١٤ أيلول/سبتمبر للنهوض بمهامي الجديدة بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لأنغولا، ورئيس بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، ورئيس اللجنة المشتركة، حددت الأولويات الأربع التالية.

الأولى هي إعادة إنشاء اللجنة المشتركة، وفقا لمذكرة الالتزام الموقعة من الأطراف في ٢٦ آب/أغسطس بحضور الأمين العام، والوصول بعملها إلى خاتمة معقولة، دون التقيد بأي جداول زمنية غير واقعية أو التشجيع على أي تأخير في أعمالها بلا ضرورة.

والأولوية الثانية هي إنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بوصفها بعثة متكاملة ومنسقة ذات تركيبة من مجموعتين: مجموعة سياسية عسكرية لحقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح والإدماج، وأشرف عليها مباشرة بنفسي، ومجموعة إنسانية إنمائية، أشرف عليها بصورة غير مباشرة من خلال المنسق المقيم للشؤون الإنسانية.

وتمثلت الأولوية الثالثة في زيادة الوعي محليا ودوليا حيال الحالة الإنسانية الخطيرة في أنغولا، ولا سيما محنة ما يزيد على ٤ ملايين من المشردين داخليا، فضلا عن عودة اللاجئين والمقاتلين السابقين والتابعين لهم. بالإضافة إلى ذلك، بُذلت أقصى الجهود لتيسير ما تقوم به الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من أعمال على أرض الواقع، وللمساعدة على تعبئة الموارد في الداخل والخارج - أي موارد حكومة أنغولا وموارد المجتمع الدولي - بغية التصدي للتحديات الإنسانية الهائلة التي ما زالت البلاد تواجهها.

وتمثلت آخر أولوية في مساعدة حكومة أنغولا على تنظيم عقد مؤتمر دولي للمانحين بهدف تعبئة الموارد لإعادة بناء البلاد في الأجلين المتوسط والبعيد.

وأود أن أتناول بإيجاز حالة تنفيذ تلك الأولويات الأربع.

فيما يتعلق باللجنة المشتركة، فقد أعيد إنشاؤها برئاسة الأمم المتحدة، وكانت تتألف من حكومة أنغولا، وممثلين عن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وكذلك من مراقبين عن ”الترويكا“ بغية تيسير تنفيذ المهام المتبقية في إطار بروتوكول لوساكا والتحقق منها، وذلك حسبما ورد بالتحديد في مذكرة الالتزامات المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس. وبدأ عملها الموضوعي بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وأنجز بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أي بعد ثماني سنوات على توقيع بروتوكول لوساكا.

ولقد أثارت الحكومة ويونيتا عدة مسائل وشواغل تتعلق بتعزيز السلام، ثم بحثها في إطار اللجنة المشتركة بصراحة - وغالبا بمنتهى الصراحة - ولكن دوما بطريقة شفافة. وجرى التوصل إلى اتفاق على معظم المسائل، في حين اعتبر كلا الطرفين أن ما تبقى منها، من قبيل إجراء

الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، قد تجاوزته الأحداث. وكانت هناك أيضا بعض المسائل لم تتوافق الآراء عليها في إطار اللجنة المشتركة. فعلى سبيل المثال، لا بد من القول إنه لا مذكرة الالتزامات المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس، ولا مذكرة التفاهم قبلها المؤرخة ٤ نيسان/أبريل، عالجت بعض المهام المتبقية وفقا لبروتوكول لوساكا. ولقد شملت تلك المهام: قيام الحكومة ويونيتا بتوفير المعلومات عن أماكن الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المنفجرة؛ والتحقق من حياد الشرطة الوطنية وتجريد جميع المدنيين من السلاح؛ وتوفير الضمانات المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان ضمن عملية المصالحة الوطنية؛ وتنفيذ برامج اللامركزية الإدارية.

وبصفتي رئيسا للجنة المشتركة، استرعيت الانتباه إلى تلك الإسقاطات أثناء عمل اللجنة. وردا على ذلك، أشار وفد الحكومة إلى الجهود التي تبذلها السلطات الأنغولية لمعالجة تلك المسائل، بينما تقدمت يونيتا باقتراحات هامة في ذلك الصدد. بيد أنه يسرني أن أفيد بأن الحكومة ويونيتا وافقا معا على تنفيذ المهام ذات الأجلين المتوسط والبعيد عن طريق آلية ثنائية قررا إنشاءها وفقا للإعلان الختامي للجنة المشتركة الذي اعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ويسرني أيضا أن أفيد بأنه منذ ذلك الحين، اجتمع المجلس السياسي الحاكم التابع للحركة الشعبية لتحرير أنغولا مع اللجنة السياسية التابعة ليونيتا لأول مرة في تاريخ البلاد في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة المسائل المشتركة، بما في ذلك تنقيح الدستور كتوطئة لإجراء انتخابات وطنية.

وأود أيضا أن أشير إلى الإعلان النهائي للجنة المشتركة الذي اقترحته الحكومة وأوصى بأن ينظر مجلس الأمن في الرفع الفوري لكل الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ أن المجلس اتخذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر القرار ١٤٤٨ (٢٠٠٢) الذي قضى برفع كل الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا منذ عام ١٩٩٣، وقد رحب به الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا والحكومة على حد سواء، واعتبراه خطوة أخرى في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا.

وفيما يتعلق بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بوصفها بعثة متكاملة ومتسقة عقبت وصولي إلى لواندا، أطلقت بعثة الأمم المتحدة في أنغولا عددا من المبادرات على مستوى السياسة العامة، شملت تقاسم المعلومات وعقد اجتماعات منتظمة لتبادل وجهات النظر وتنسيق الأنشطة بين مجموعتي بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. ووفرت تلك المبادرات استراتيجية متكاملة لأنشطة الأمم المتحدة في أنغولا، وكفلت بالتالي تعزيز التغذية الإرجاعية في أوانها من المستوى السياسي إلى مستويات تنفيذ السياسة العامة والبرنامج. ولقد أيدت أنشطة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وكان لي، في مناسبات عديدة، تدخل مباشر مع السلطات الأنغولية على أعلى المستويات بالنيابة عن عدد من الوكالات، في حالات صادفت فيها مشاكل أو صعوبات معينة في أعمالها.

وقد تم أيضا تعيين المنسق الإنساني/المقيم في أنغولا عضوا في وفد الأمم المتحدة للجنة المشتركة، وقد قام بمساهمات قيمة في عمله، ولا سيما فيما يتعلق بمناقشات الحالة الإنسانية في البلاد. وكما يدرك الأعضاء، وإثر عودتي إلى المقر، تم تعيين نائب الممثل الخاص مسؤولا عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بغية كفالة استمرار التنسيق والتكامل في عمل بعثة الأمم المتحدة في أنغولا وإبراز ما تبقى من تحديات أساسية في أنغولا، على المستويين الإنساني والإنمائي.

أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية. إن الحالة الإنسانية عموما في أنغولا ما زالت بالغة الصعوبة، رغم ما تحقق من

تقدم ملحوظ في الوفاء بحاجات الشعب الأنغولي. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تضاعف حجم العملية الإنسانية، وتمت مساعدة أكثر من مليون شخص عن طريق تسليم المواد الغذائية وتأمين العناية الصحية والمياه والصرف الصحي. ولكن، لا يزال يتعين مضاعفة تلك الجهود حيث بدأت بالفعل عملية إعادة توطين ٨٠ ٠٠٠ مقاتل سابق و ٢٠٠ ٠٠٠ فرد من أسرهم، وملايين من المشردين داخليا ومئات الألوف من اللاجئين العائدين من البلدان المجاورة.

وفي هذه المرحلة، ما انفك المجتمع الإنساني مركزا جهوده على الوفاء بالاحتياجات الملحة جدا، فيما يأمل بالسير نحو الإنعاش وإعادة الإعمار في الأشهر المقبلة. وهو يحتاج إلى المساعدة ماليا وماديا بالاقتران مع الدعم السوقي. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت في الحملة الرسمية الخاصة بالنداء الموحد المشترك بين الوكالات لسنة ٢٠٠٣، ونأمل أن يكون آخر نداء طارئ لأنغولا. ويتطلب النداء زهاء ٣٨٤ مليون دولار لتتمكن الوكالات من تمويل واستكمال الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا بطرق عديدة، ولا سيما من خلال توفير المساعدة الحيوية للشعوب المتضررة المعوزة.

وفيما يتعلق بمؤتمر المانحين الدوليين، لا بد من التذكير بأن حكومة أنغولا طلبت من الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، السماح لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا بدعم وتأييد الجهود الرامية إلى عقد هذا المؤتمر بغية كفالة تأمين مزيد من التمويل للمساعدة الإنسانية والتنمية بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، فإن الاستشارات وجهود التنسيق ما برحت قائمة بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تم الاتفاق على عدم التسرع في عقد المؤتمر، إنما ينبغي إعداده كما يجب، والوفاء بالشروط المسبقة لإحراز النجاح، لأن لا جدوى من عقد مؤتمر دولي للمانحين لا يقدم فيه المانحون تبرعات. وبالتالي، يتضمن ذلك جهودا من جانب الحكومة بغية تبديد أي شاغل قد يقلق المجتمع المانح فيما يتعلق بتخصيص المداخيل الوطنية وصرفها. وفي الوقت نفسه، سيكون الموعد المؤقت لعقد مؤتمر المانحين في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، وستكون بروكسل مكان انعقاده.

وفي الختام، ولئن كان من المنصف القول بأن عملية السلام شهدت تقدما كبيرا، إلا أنه يبقى الكثير مما يجب أن يقوم به شعب أنغولا والمجتمع الدولي في سبيل توطيد دعائم السلام بشكل أكبر وتعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار الوطني والتنمية الوطنية. وفي الشهر المقبل، ستتبوأ أنغولا مقعدها على هذه الطاولة، بوصفها عضوا في المجلس. وحينئذ، تنتقل البلاد من بند يتكرر في جدول أعمال المجلس إلى مساهم قيم في صون السلام والأمن الدوليين.

ولكن في الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا في سبيل تنفيذ التسريح الشامل، وإعادة الدمج الاجتماعي وبرامج إعادة التوطين للمقاتلين السابقين والمشردين داخليا واللاجئين.

وينبغي لنا أن نرد ردا إيجابيا على طلب الحكومة بتقديم المساعدة التقنية للانتخابات الوطنية المقبلة، المتصور مبدئيا أن تجري في عام ٢٠٠٤. كذلك يجب أن تكثف جهودنا للمعاونة في معالجة الحالة الإنسانية، والمساعدة في بناء القدرة في مجال حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على حقوق الطفل، وتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن الأمم المتحدة ظلت منشغلة بتعزيز تسوية سلمية للصراع في أنغولا منذ عام ١٩٨٨، عندما تحققت بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا من انسحاب القوات الكوبية والجنوب أفريقية. وقد أتبع ذاك الوجود الأولي للأمم المتحدة لاحقا ببعثة الأمم

المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، ومكتب الأمم المتحدة في أنغولا، وحاليا بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. وفي جميع الأوقات كانت الأمم المتحدة، وآمل أن تظل، شريكا طليعيا في جهود حكومة وشعب أنغولا في صنع السلام والمصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، يجب ألا ننسى أليون بلونديين باي وكثيرين غيره ممن فقدوا أرواحهم بينما كانوا يخدمون الأمم المتحدة في أنغولا. ويبدو لي بالتأكيد، أن أعظم إشادة بذكراهم ينبغي أن تكون عدم قابلية نكوص عملية السلام في أنغولا وعزما جديدا على ألا تتلقى تربة أنغولا مرة أخرى جثث أبنائها الذين يقتلون في حرب أهلية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد غمباري على عرضه لتقرير الأمين العام.

وطبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سيواصل المجلس المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند بعد انتهاء الجلسة ٤٦٧٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.